الباب الرابع

تعزيز علاقات التعاون و الشراكة مع الفاعلين في مسار العدالة الانتقالية

القسم الأول:على المستوى الوطني

1 التعاون مع السلطات الثلاث

أ. السلطة التنفيذية

رئاسة الجمهورية

قدمت رئيسة الهيئة التقرير السنوي لهيئة الحقيقة والكرامة لسنة 2015 لرئيس الجمهورية خلال جلسة انعقدت بتاريخ 23 جوان 2016. وتمّ الاتّفاق خلال هذا اللقاء على تحديد جلسة عمل مع أعضاء الهيئة لطرح اشكاليّات العدالة الانتقاليّة ولكن هذه الجلسة لم تنعقد إلى تاريخ إعداد هذا التقرير.

رئاسة الحكومة

انتظمت خلال سنة 2016 جلستان جمعتا رئيسة الهيئة برئيس الحكومة.

تسلم رئيس الحكومة خلال الجلسة الأولى بتاريخ 1 جوان 2016 التقريرين السنوي والمالي للهيئة لسنة 2015. وتمّ التّطرّق خلال هذه الجلسة إلى عدة مواضيع منها الأمر الترتيبي لتحديد من يمثل الدولة أمام لجنة التحكيم والمصالحة. وقد وعد رئيس الحكومة بمساعدة الهيئة على القيام بأعمالها في أفضل الظروف.

وتمّ التباحث خلال الجلسة الثانية بتاريخ 4 نوفمبر 2016، في سبل تذليل العقبات فيما يخصّ تنظيم جلسات الاستماع العلنية خاصّة وأنّه وقع رفض تمكين الهيئة من جميع القاعات العموميّة لعقد أوّل جلساتها.

وزارة العدل

انعقدت جلسة عمل جمعت وزير العدل بوفد من الهيئة بتاريخ 18 أكتوبر 2016 للتباحث حول عدد من النقاط مثل إتمام تركيز الدّوائر القضائية المتخصّصة وحاجة الهيئة لقضاة ملحقين جدد للتّقدّم في أعمال التقصي والتحقيق.

التّعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية

عقـدت هيئـة الحقيقـة والكرامـة اجتماعات دوريـة مـع ممثّلين عن وزارة الشـؤون الاجتماعية. حيث تمّ التّطرّق خلال الجلسـة التي التأمـت بمقر الإدارة العامة للنّهوض الاجتماعي بتاريخ 5 أفريل 2016، إلى مواصلة دراسـة تطوير سـبل التّعاون للإحاطة بمختلـف الضحايـا خاصّة غيـر المتمتّعيـن بالتّغطيـة الصّحية والذين يشـكون من صعوبات اجتماعية أو نفسـية أو كليهما. كما تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية الوزارة الوحيدة التي تفاعلت مع الهيئة رغم أنّه لم يتم عقد اتفاقيّة شراكة بينهما.

والجدير بالملاحظة أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية أبدت تعاونا جديا من خلال الاستجابة لمطالـب الضحايـا التي يتـمّ توجيهها إلى هياكلهـا المختصة، باسـتثناء كتابة الدولة المكلفة بملف شـهداء وجرحى الثـورة وضحايا الإرهاب (سـابقا) التّي تنضوي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والتّي امتنعت عن الردّ على مطلب لقاء للتّداول حول ملف جرحى الثّورة.

التعاون مع وزارة الصحة

انعقدت جلسـة عمل جمعت وفد من الهيئة بوزير الصحـة بتاريخ 19 جانفي 2016. وتمحـورت هـذه الجلسـة حول سـبل التنسـيق بيـن كل مـن الهيئـة ووزارة الصحة والمؤسسات الخاضعة لإشرافها..

وتمّ خلال هذه الجلسـة التعرّض إلى مسـألة مدّ الضحايا الذيـن في حاجة إلى العلاج الفوري بدفاتر علاج ثنائية الإمضاء (وزارة الصحة وهيئة الحقيقة والكرامة) على غرار ما تمّ مع وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية سابقا، على أن تكون محدودة الآجال (لا تتجاوز 6 أشهر) مع مساهمة الهيئة في التكفّل بمصاريف العلاج.

كما التأمت جلسـة عمل أخرى بتاريخ 15 فيفري 2016 تنفيذا لتوصيات جلسة العمل السـابقة تمّ خلالها مدّ ممثل الوزارة بقائمة أنموذج شملت 100 ضحية، تحدّد مختلف الأمراض العضوية والنفسـية التي يعاني منها الضحايا في إطار السـعي لتحديد أهم الطلبات والحاجيات الصحية.

وانعقدت جلسة عمل ثالثة بتاريخ 10 مارس 2016 ناقشت مدى تقدم المشاورات بين الطرفين.

إلاّ أنّـه ورغم ما تمخضت عنه هاته الجلسـات من توصيـات واتفاقات لم يتم إنجاز أي منها كما لم يتم تمكين لجنة جبر الضّرر وردّ الاعتبار صلب الهيئة من خارطة الخدمات الصحية رغم المراسلات الموجهة في الغرض.

وزارة الدّاخلية

انعقـدت جلســة عمل جمعت وزير الدّاخلية بوفد من الهيئــة بتاريخ 25 أكتوبر 2016 للتباحث حول أوجه التعاون بين الوزارة والهيئة فيما يخصّ توفير الظّروف المناســبة لتنظيــم جلســات الاســتماع العلنية وحمايــة الضّحايا والشّــهود المشــاركين في هذه الجلسات واستجاب الوزير لطلبات الهيئة.

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمكلّف العام بنزاعات الدّولة

قام وزير أملاك الدولة والشــؤون العقارية بزيارة لمقرّ هيئة الحقيقة والكرامة بتونس بتاريــخ 20 أفريل 2016، تعــرّف خلالها على طريقة عمل الهيئة ومختلف فرقها. كما تباحث مع أعضاء الهيئة حول مستجدّات المسار والمواضيع العالقة خاصّة فيما يتعلّق بالتّسريع في معالجة ملفات التّحكيم والمصالحة.

فبعد التّعاون النّسبي خلال السّداسي الأوّل من سنة 2016 في معالجة ملفّات التّحكيم والمصالحــة، قام المكلّف العام بنزاعات الدّولــة بتاريخ 15 جوان 2016 بتقديم 685 ملفّا في الفساد المالي والاعتداء على المال العام عن الدّولة التّونسية بصفتها متضرّرة فــي فترة لاحقة وبمغادرته تعثّر التّعاون مع هــذا الجهاز ولم تتمكّن الهيئة من التّقدّم في الملفّات المطروحة.

وزارة الشّؤون الثّقافية

لــم تســتجب وزارة الثقافة لطلبــات الهيئة المتعــدّدة لعقد لقاء بيــن الوزير ووفد من مفوضي الهيئة.

إلاّ أن لجنــة حفــظ الذّاكرة عقدت صلــب الهيئة يوم 22 ديســمبر 2016 اجتماعا مع مدير إدارة التنمية المتحفيّة وذلك للنظر في نقاط التعاون بين اللجنة والمعهد الوطني للتّراث في مجال إقامة المتاحف من خلال إعداد اتفاقية تهدف إلى تشــريك الهيئة في إعداد البرنامج العلمي والمشــروع الثقافي ووضع تصورات مســالك العرض المتحفي بالإضافــة إلــى دعم عمل كل مــن الطرفين في مجــال حفظ الذاكــرة الوطنية وضمان ديمومة عمل وتسيير المتاحف ومراكز حفظ الذاكرة بعد نهاية أعمال الهيئة.

ب. مجلس نواب الشعب

تواصلت الهيئة مع مجلس نواب الشعب خلال سنة 2016 من خلال جلسات مع رئيس المجلس بالإضافة إلى التّفاعل مع اللّجان البرلمانية.

انعقدت خلال سنة 2016 ثلاث جلسات بين الهيئة ولجنة شهداء وجرحى الثورة وتفعيل العفو العام والعدالة الانتقالية بمجلس نواب الشعب.

أدت اللجنة البرلمانية بتاريخ 15 فيفري 2016 زيارة للهيئة استجابة لدعوة منها للاطلاع على سير أشغالها. وقد انعقدت بمقرّ الهيئة، خلال هذه الزيارة، جلسة عمل مشتركة تناولت مستجدّات تنفيذ مسار العدالة الانتقالية والصعوبات التي تواجهها الهيئة في القيام بمهامها.

وانعقدت لاحقا جلسة استماع لأعضاء الهيئة بتاريخ 18 أفريل 2016 بمقرّ مجلس نواب الشعب حول مراقبة تنفيذ الحكومة لتوصيات ومقترحات هيئة الحقيقة والكرامة.

فيما تمحورت الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ 14 نوفمبر 2016 حول التقرير السنوي لسنة 2015.

رغم أنّ الهيئة قدمت تقريرها السنوي لسنة 2015 لمجلس نواب الشعب منذ 20 ماي 2016، فإنه لم تنعقد جلسة لمناقشته إلا بعد ستة أشهر وتحديدا بتاريخ 14 نوفمبر 2016. وكانت الهيئة قد أودعت لدى مكتب الضّبط بمجلس نواب الشّعب 217 نسخة من تقريرها السّنوي لجميع أعضاء المجلس غير إنه وقع اعلامها قبيل عقد الجلسة بأن النواب لم يتلقوا النسخ الخاصّة بهم لتقوم الهيئة بإعادة إرسال نسخ جديدة.

انعقدت بتاريخ 31 أكتوبر 2016، جلسة عمل جمعت السيّد محمد الناصر رئيس مجلس نوّاب الشّعب برئيسة هيئة الحقيقة والكرامة تناولت عددا من المواضيع تتعلّق بسدّ الشّغورات، وميزانية الهيئة لسنة 2017 ومناقشة التّقرير السّنوي. قدمت الهيئة موقفها بخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي في جلسة استماع أمام لجنة التشريع العامّ بتاريخ 18 جويلية 2016. حيث أكّدت الهيئة بأن هذا المشروع يفرغ منظومة العدالة الانتقالية من محتواها ويؤدّي إلى التخلّي عن أهم آلياتها في كشف الحقيقة والمساءلة والتحكيم والمصالحة واصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار، كما أنّه يكرّس الإفلات من العقاب لمرتكبي أفعال تتعلّق بالفساد المالي. وذكّرت الهيئة بانها قامت بطلب استشارة قانونية لدى لجنة البندقية التي أوفدت خبراءها للتباحث مع الهيئة في 15 أكتوبر 2015 واجتمعت بمختلف الجهات الرسمية من بينها مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية، صاحبة المبادرة التشريعية. وقد أصدرت لجنة البندقية رأيها الاستشاري اثناء دورتها التي انعقدت في 23 أكتوبر 2015 مؤكدة على ان «وجود منظومة للعدالة الانتقالية بمسار مزدوج ...لا يمكن ان يكون متلائما مع الفصل 148 من الدستور».

انعقدت جلسة استماع للهيئة بتاريخ 9 نوفمبر 2016 في لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمجلس نواب الشعب بوصفها اللجنة المكلّفة بمناقشة ميزانيات الهيئات المستقلة، وذلك لمناقشة مشروع ميزانية الهيئة لسنة 2017. وأكّدت الهيئة على ضرورة الالتزام باستقلاليتها وفق ما ينصّ عليه القانون الأساسي للعدالة الانتقالية وهو ما يفترض عدم خضوع ميزانيتها لتقدير السلطة التنفيذية حيث يقع التّحكيم في صورة اختلاف التّقدير إلى المجلس المكلّف بالتشريع وليس لوزارة المالية وذلك لضمان استقلالية الهيئة عن السلطة التنفيذية. حيث طلبت الهيئة تخصيص 27 مليون دينار فيما حدّدت وزارة المالية في مشروع الميزانية مخصّصات بقيمة 10.9 مليون دينار. وقد شدّدت الهيئة، خلال جلسة الاستماع، على أن التّقليص من مخصّصاتها المالية سيؤثر على القيام بأعمالها وبالتالي على أهدافها في تنفيذ مسار العدالة الانتقالية.

وفي نفس الإطار، انعقدت جلسة عامّة لمناقشة ميزانية الهيئة لسنة 2017 وذلك بتاريخ 8 ديسمبر 2016. وقد استعرضت الهيئة خلال هذه الجلسة مستجدّات أنشطتها بمناسبة الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس نواب الشعب واستفساراتهم. وأكّدت الهيئة خلال هذه الجلسة على ضرورة احترام استقلاليتها وعدم التّدخّل في تسييرها، علما وأنّ أعضاء الهيئة واكبوا هذه الجلسة من أروقة مجلس نوّاب الشّعب احتجاجا منهم على ما تعرّضوا له من مضايقات وإهانات خلال الجلسة العامّة الأولى التي تمّت برمجتها بتاريخ 5 ديسمبر 2016 لمناقشة ميزانية الهيئة لسنة 2017.

ج. السلطة القضائية

عقدت الهيئة عديد الجلسات مع الهيئة الوقتية للقضاء العدلي حول موضوع إحالة الملفات على الدوائر القضائية المتخصصة وشرعت لجنة مشتركة في اعداد دليل إجراءات وما يتضمّنه من تفصيل لمسار إحالة الملفّات إليها من طرف الهيئة وتحديد لدور النيابة العمومية بالإضافة إلى مسألة درجات التّقاضي. وفي هذا الاطار نظّمت الهيئة بالشّراكة مع الهيئة الوقتية للقضاء العدلي ووزارة العدل لقاء تشاوريا بتاريخ 26 فيفري 2016 حول دليل إجراءات الدّوائر القضائية المتخصّصة بحضور قضاة ومكوّنات من المجتمع المدني.

كما تواصل الحوار مع الهيئة الوقتية للقضاء العدلي ووزارة العدل والمعهد الأعلى للقضاء بخصوص تحسيس القضاة عامّة وتكوين قضاة الدّوائر القضائية المتخصّصة خاصة حول العدالة الانتقالية وما يميّزها انطلاقا من القانون الأساسي الذي ينظّمها.

أما فيما يخصّ موضوع أداء اليمين لأعوان وإطارات الهيئة أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف فقد سجلّت تعاونا كاملا من السلطة القضائية.

2 التعاون مع مؤسسات الدولة حول صندوق الكرامة

نظّمت هيئة الحقيقة والكرامة ورشة عمل حول طُرق تنظيم وتسيير وتمويل «صندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد» بتاريخ 16 سبتمبر 2016 بمقر الهيئة وحضر هذا الاجتماع ممثلين عن لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية وعن لجنة الماليّة صلب مجلس نواب الشعب وممثلين عن رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التّنمية والاستثمار والتّعاون الدّولي ووزارة الشّؤون المحليّة والبيئة ووزارة الصحة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.

وقدمت الهيئة خلال الورشة رؤيتها وفلسفتها فيما يخص البرنامج الشامل لجبر الضرر الفردي والجماعي، وعرضت تقدم سير عملها في هذا الخصوص كما قامت بطرح توصيات حول محتوى الأمر الحكومي المنظّم لهذا الصندوق تتلاءم مع فلسفتها ومع التجارب المقارنة فيما يخص صناديق التعويضات.

ورغم أنّ مختلف الممثلين عن الاطراف المشاركة أبدوا تفهّما لرؤية الهيئة لجبر الضرر وأفضوا إلى شبه إجماع للتصور القانوني لإنشاء الصندوق، فإنّ المفاوضات المتعدّدة التي تلت الورشة أعادت النقاشات إلى مرحلة الصفر وبقي موضوع صندوق الكرامة معلّقا.

3 الشراكة مع الهيئات الوطنية المستقلة

نظمت الهيئة ورشة تفكير حول "أسس استقلالية الهيئات المستقلة" يومي 26 و27 ماي 2016، بالشراكة مع أربع هيئات مستقلّة أخرى هي الهيئة الوقتية للقضاء العدلي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري وذلك بدعم من الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وقد شارك في أشغال الورشة أعضاء في مجلس نواب الشعب وممثّلين عن الحكومة وعلى وزارة المالية والهيئات الرقابية وذلك بالإضافة لخبراء دوليين من لجنة البندقية.

حيث قدمت الهيئات رؤيتها لضمان استقلالية الهيئات المستقلّة من حيث تعيين أعضائها وتسيير أعمالها وعلاقاتها مع السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما افضت الورشة الى صياغة توصيات في الغرض. وقد أعلن في اختتام أعمال هذه الورشة على إنشاء منتدى الهيئات المستقلّة.

4 الشراكة مع المنظمات الوطنية

أ. الاتحاد العام التونسي للشغل

مثّل إيداع ملف الاتّحاد العام التونسي للشغل كضحية لدى الهيئة نقطة انطلاق فعلية للتّعاون بينها وبين المركزية النقابية. على إثر ذلك، ركّز الاتحاد لجنة تُعنَى بالعدالة الانتقالية صلبه.

وقد اتّفق الطرفان خلال جلسة عمل بتاريخ 17 أوت 2016 على برنامج شراكة من أسسه تبادل المعطيات حول مواقع أرشيف الاتّحاد التي سُلبت منه في فترات مختلفة، لتقوم الهيئة باستعادته أو الحصول على نسخ منه.

وقد مثّل التّحضير لجلسة استماع علنية بمناسبة ذكرى الخميس الأسود (26 جانفي 1978) فرصة أخرى للتعاون المثمر بين الهيئة والاتّحاد.

ب. الهيئة الوطنية للمحامين

مثّل إيداع ملف الهيئة الوطنية للمحامين كضحية لدى الهيئة خلال شهر جوان 2016 تأكيدا للثقة التي

وضعها المحامون بهيئة الحقيقة والكرامة.

وقد أعلن رئيس الهيئة الوطنية للمحامين تكوين لجنة خاصة بالعدالة الانتقالية خلال جلسة عمل جمعت وفدين عن الهيئتين بتاريخ 10 أكتوبر 2016 وتم تكليف هذه اللجنة بالتنسيق مع هيئة الحقيقة والكرامة بخصوص الملفات المودعة من طرف الهيئة الوطنية للمحامين ومنظوريها.

وتطرق ممثلو الهيئتين خلال جلسة لاحقة إلى دور المحامي والمحاماة في مسار العدالة الانتقالية.

5 الجهات الأخرى

أ. المؤتمر الوطني حول العدالة الانتقالية

شـاركت هيئة الحقيقة والكرامة في أشغال المؤتمر الوطني للعدالة الانتقالية، المنعقد يومي 2 و3 نوفمبر 2016، والذي نظمته التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية والمنتدى التونسـي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة «محامون بلا حدود». حيث شارك مفوضو الهيئة في مختلف ورشات عمل المؤتمر الموزّعة على عديد المحاور.

وأصـدر المؤتمر توصياتـه على ضوء أعمال هذه الورشـات، والتي أكدت على ضرورة التـزام أجهـزة الدولـة بتطبيـق منظومة العدالـة الانتقاليـة. كما دعـا المؤتمر رئيس الجمهورية لسـحب مشـروع قانون المصالحـة الاقتصادية، والمكلّـف العام بنزاعات الدولة للتجاوب مع الهيئة بخصوص طلبات التحكيم والمصالحة في ملفات الفساد.

وانبثقـت عن المؤتمر لجنـة متابعة لتوصياته انطلقت فـي اجتماعات موضوعاتية مع الهيئة. كما اضطلعت هذه اللّجنة بتنسـيق الأنشطة التحسيسية الدّاعمة لمسار العدالة الانتقالية.

ب. دور فاعل للمجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية

في إطار مشـروع دعـم تفعيل مسـار العدالة الانتقاليـة في تونس، أمضى الشّـركاء الأمميّـون للهيئة اتفاقيات دعم لثلاثة مشـاريع جديدة لمنظمـات المجتمع المدني في مجال متابعة ومراقبة مسار العدالة الانتقالية، وذلك بتاريخ 20 جويلية 2016.

وتهم هذه الاتفاقيات مشروع «عين على العدالة الانتقالية» الذي أطلقه المركز التونسي المتوسـطي، ومشـروع «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والبيئية في إطار مسار العدالة الانتقالية» الذي أطلقه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمـة محامون بلا حدود، وكذلك مشـروع «خلية المتابعـة والتحليل حول العدالة الانتقالية» الذي أطلّته جمعية المخبر الديمقراطي.

وتطوّرت الشّـراكة مع المنتدى التونسـي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية ومنظمة محامون بلا حدود ليصبحا شريكين فاعلين في الدراسة الميدانية حول الجهة الضّحية. وقد استوجبت هذه الشّراكة عديد اللّقاءات لطرح ومناقشة منهجية البحث حول الجهات المهمّشة للشّريكين وتحويرها لتكون مخرجاتها قابلة للاستغلال من قبل الهيئة.

لقاءات دورية مع المجتمع

التأم لقاء حواري مع مكونات المجتمع المدني يوم 16 فيفري 2016. ثم انعقدت ورشة حوارية بتاريخ 3 جوان 2016 حول أعمال لجنة المرأة و»مقاربتها التشـاركية لتمكين النساء الضحايا في مسار العدالة الانتقالية». وانعقدت ورشة حوارية ثانية حول أعمال لجـان التّحكيـم والمصالحة، البحـث والتّقصّي ولجنة جبر الضّـرر وردّ الاعتبار وذلك بتاريخ 12 جويلية 2016.

كمـا عقدت الهيئة جلسـة عمل مـع مدير معهد تونـس للتأهيل «نبـراس» بتاريخ 14 جوان 2016، تعرّضت إلى مسألة تحسين خدمات التأهيل وتطويرها لضحايا التعذيب وتطوير وتأطير سـبل التعاون بين الطرفين عبر التفكير في عقد برتوكول شراكة بين الهيئة والمعهد المذكور.

وتواصلت مع مجموعات الضحايا في العديد من المناسبات.

مشاركة هيئة الحقيقة والكرامة في معرض تونس الدولي للكتاب

شـاركت الهيئـة في معـرض تونس الدولي للكتـاب في دورته 32 لسـنة 2016 التي انتظمت من 25 مارس إلى 03 أفريل 2016، عبر جناح قارّ طيلة أيام فعالياته استقبلت الهيئـة من خلاله 107 شـكوى، كما عرضت فيـه أعمالها التحسيسـية للزائرين حول العدالة الانتقالية. ونظّمت الهيئة خلال المعرض تظاهرات ثقافية على غرار الجلسـات النقاشـية والورشـات وتقديم الكتب والعروض المسـرحيّة للاطفال الهادفة إلى حفظ الذاكرة الوطنية لضحايا الانتهاكات.

القسم الثّاني: أنشطة في إطار التعاون الدولي

1 مشروع دعم تفعيل مسار العدالة الانتقالية في تونس

في اطار اتفاقية الشـراكة المبرمة سـنة 2014 بين وكالات الأمـم المتحدة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و المفوضية السـامية لحقوق الانسان) من جهة وهيئة الحقيقة والكرامـة والهيئـة الوقتيـة للقضـاء العدلي ووزارة العـدل من جهة أخـرى، انعقدت لجنة القيادة لمشـروع دعم تفعيل مسـار العدالة الانتقالية بتاريخ 22 سبتمبر 2016 بمقـر الهيئة بحضور ممثّلين عن الهيئة الوقتيـة للقضاء العدلي ووزارة العدل ووزارة الخارجية والشّـركاء الأمميين والمانحين. وتمّت مناقشة تقرير التقييمي لنصف المدّة للمشروع.

تركزت أعمالِ الطرف الاممي خلال سنة 2016 حول المحاور التالية:

- المساعدة على تنظيم جلسات الاستماع العلنية
- دعم اللّجان المختصّة صلب الهيئة
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة الصحفيين التونسـيين حول تغطية جلسـات الاسـتماع العلنية وحماية مقدمي الشهادات والضحايا.
- المساعدة على تنفيذ استراتيجية الاتصال.

2 هيئة الحقيقة والكرامة تشارك في ملتقيات وندوات دولية

أ. الاجتماع السنوي للجنة وضع المرأة – نيويورك CSW60

شـارك وفد من هيئة الحقيقة والكرامة في فعاليات الدورة الستين للجنة وضع المرأة، وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتّحدة، التي انتظمت من 14 إلـى 24 مارس 2016 بنيويورك بدعوة من هيئة الأمـم المتّحدة للمرأة. وقد تكوّن الوفـد من العضوين ابتهال عبد اللطيف، رئيسـة لجنة المرأة وحياة الورتاني، رئيسـة لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار.

مثّل «تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة» الموضوع الرئيسي لهذه الدّورة. كما تناول الاجتماع تقييم تفعيل ما خلصت إليه الدورة التاسعة والخمسون للجنة والتي تمحورت حول «القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منها». وتضمّنت الدورة موائد مستديرة على المستوى الوزاري ومناقشات أخرى رفيعة المستوى، إلى جانب مناقشة عامة وحوارات تفاعلية وحلقات نقاش. وقد نظّمت الأطراف المتدخّلة العديد من التّظاهرات بالتّوازي مع هذا الاجتماع الدّوري لتسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ب.الدورة العاشرة للجنة الأممية الخاصة بالاختفاء القسري

شاركت الهيئة في الدورة العاشرة للجنة الأممية الخاصة بالاختفاء القسري في جنيف من 7 إلى 9 مارس 2016 بمناسبة عرض تقرير الدولة التونسية في هذا الموضوع. وقد ضم وفد الهيئة كل من السيدة عُلا بن نجمة والسادة صلاح الدين راشد وعادل المعيزي وعلي رضوان غراب. كانت مساهمة لجنة البحث والتقصي فعالة في الرد على الأسئلة التي تهم عمل الهيئة وخاصة الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بالنقاط 7 و13 و14 و24 من التقرير. كما قام الوفد بتوضيح مهام الهيئة و تقدم اعمالها في ما يتعلق بالاختفاء القسري كما تولى الوفد هناك الجواب على الأسئلة التي وجهت إلى ممثل الدولة التونسية الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني في تقرير كتابي مكنه منه قدمه الوزير إلى اللجنة الأممية الخاصة بالاختفاء القسري.

ج.ملتقى حول "لجان الحقيقة ومسار السّلام في افريقيا" باديس ابابا

شاركت لجنة المرأة ملتقى دولي بأديس أبابا(18-19 أفريل 2016) حول «لجان الحقيقة ومسار السلام في افريقيا» الذّي نظمته مؤسسة «كوفي عنان» و«الاتحاد الافريقي» و«المركز الدولي للعدالة الانتقالية» والذّي قدّمت فيه رئيسة لجنة المرأة مداخلة حول: «التحديّات واستراتيجيّة اللّجنة مع النساء والفئات الهشة» وقد أشار هذا الملتقى في تقريره الختامي إلاّ أنّ إنشاء لجنة المرأة بهيئة الحقيقة والكرامة واعتماد استراتجيّة التواصل مع النساء والفئات الهشة لكل جهات البلاد هي «ممارسة رشيدة» تميّزت بها التجربة التونسيّة في مقاربة النوع الاجتماعي.

د. تقديم المحاضرة الافتتاحية في «أكاديمية جنيف»

بمناسبة انشاء ماجستير دراسات معمّقة حول «العدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون» Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights بـــ«أكاديمية جنيف» دعيت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة لإلقاء محاضرة في افتتاح هذا الماجستير بتاريخ 19 سبتمبر 2016 تمحورت حول العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان و الفساد المالي في القانون التونسي.

ه. النّدوة الدّولية لمكافحة الفساد – بنما

شارك وفد من هيئة الحقيقة والكرامة في فعاليات المؤتمر الدولي السابع عشر لمكافحة الفساد الذي انتظم من 1 إلى 4 ديسمبر 2016 ببنما بمبادرة من منظمة الشفافية العالمية ووزارة الخارجية ببنما والهيئة الوطنية للشفافية والنّفاذ إلى المعلومة. وقد تكوّن الوفد من السيدة سهام بن سدرين، خالد الكريشي وعلي غراب. وقد قام وفد الهيئة المشـارك في هذا المؤتمر بعقد اجتماعات ثنائية مع الأطراف التي ستساعد الهيئة في ملف الأموال المنهوبة ونذكر منها اللّقاء مع ممثّلي «مبادرة استرداد الأصول والأموال المنهوبة» (the Stolen Asset Recovery Initiative StAR) وهي شـراكة بين مجموعة البنـك الدولي ومكتب الأمـم المتحدة المعنـي بالجريمة. وقد تمّ الاتّفاق على مساعدة الهيئة للحصول على معلومات مفيدة لمعاينة الأموال المنهوبة من طرف طالبي التحكيم الذين أودعوا ملفات لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

اللّقاء مع ممثّلي الاتّحاد الدولي للصّحفيين الاسـتقصائيين الذين أنشؤوا منصة أوراق بنما (Panama Papers)

وبدعـوة مـن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شـارك الوفد في ورشـة عمل بعنوان «المسـاءلة في المنطقة العربيـة: أدوار جديدة للمواطنين والمجتمـع المدني والإعلام والدولة» و قدمت رئيسـة الهيئـة عرضا حول مهام الهيئة بخصوص مقاومة الفسـاد (البحـث عن الحقيقة، وضمانـات عدم التكرار، وإحالة الملفات إلـى الدوائر القضائية المتخصّصة وآلية التحكيم والمصالحة).

3 المركز الدولي للعدالة الانتقالية

نظّم المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة ورشات مع مختلف لجان الهيئة شارك فيها خبراء دوليـون في العدالـة الانتقالية. كما امـن المركز مرافقة فنية للهيئـة ولفريق الاتصال صلبها تحضيرا لجلسات الاستماع العلنية خلال شهري جوان ونوفمبر 2016.

4 أكاديمية إذاعة صوت ألمانيا DW Akademie

فـي اطار التعاون بين الهيئة وأكاديمية إذاعة صـوت ألمانيا DW Akademie، وفّرت هذه الأخيرة خبراء ساهموا في تكوين فريق الاتّصال حول تقنيات الاتّصال صلب الهيئة كما رافقوا الهيئة في تحيين اسـتراتيجيتها الاتصالية. وقد تم ذلك على مدى 4 مهمات للمرافقة الفنية طيلة سنة 2016.

5 المؤسسة السويسرية للسلام Swisspeace

نظّمت الهيئة بالشراكة مع شركائها الأمميين ومنظمة السلام السويسرية (Swiss-Peace) يومي 26 و27 سبتمبر 2016 ورشة عمل حول حفظ الذاكرة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية.

6 الضّيوف الوافدون على الهيئة

اسـتقبلت الهيئة سـنة 2016 ممثلين عن بعثات دبلوماسـية من بينهم سفير الولايات المتّحدة الأمريكية وسـفير دولة قطر وسفيرة سويسرا وسفير السويد والممثل المقيم للأمم المتحدّة بتونس و سفيرة الاتحاد الأوروبي.

كما زار الهيئة وفد حكومي ألماني متكوّن من مسـؤولين عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التعاون الدولي إضافة لممثل للسـفارة الألمانية بتونس. وكانت الزيارة فرصة لعرض تقدم مسـار العدالة الانتقالية بتونس ومستجدات أعمال الهيئة، إضافة لسـير تنفيذ "مشروع دعم تفعيل مسـار العدالة الانتقالية بتونس" الذي تمثّل ألمانيا الدولة المانحة الأولى له.

وفي إطار انفتاح الهيئة على دول شقيقة معنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، استقبلت وفدا أكاديميا متكوّنا من جامعيين فلسطينيين مختصّين في القانون للاطّلاع علـى تجربـة العدالـة الانتقالية بتونـس وللتباحث في سـبل التعاون بيـن الجامعات الفلسطينية (جامعات القدس والنجاح وبيرزيت) والهيئة في مجال تبادل الخبرات في القانون.

كما استقبلت الهيئة وفدا من مكونات المجتمع المدني الليبي الناشط في مجال التوثيق وأرشـفة انتهاكات حقوق الإنسـان. وقد أكّد الوفد الليبي الزّائر على الاهتمام بالتجربة التونسية والحرص على الاستلهام منها في تنفيذ مسار العدالة الانتقالية بليبيا